

خدمة النمو

النهوض بقطاع الخدمات في آسيا هو سبيل آخر
لاستعادة التوازن وإعطاء دفعة للنمو

أولاف أونتيروبيردورستر
Olaf Unteroberdoerster

الصناعة في الصين في إجمالي الناتج المحلي التي تبلغ ٥٠٪ تساوي تقريبا ضعف متوسطها في «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» وتزيد بأكثر من عشر نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي على المتوسط العالمي للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. كما أن الاعتماد المفرط على الصناعة يميز أيضا اقتصادات آسيوية صاعدة أخرى مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) - ٤ وكذلك اقتصادات متقدمة مثل اليابان وكوريا (راجع الشكل ١). وفي كل هذه الحالات، فإن مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي مرتفعة، وتصل في الغالب بين ٥ و ١٠ نقاط مئوية فوق مستوى البلدان المتخذة أساسا للمقارنة. وقد تزايد الاعتماد على القطاع الصناعي على مدار العقد الماضي، وتؤكد دراسات اقتصادية عالمية أن حصة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي أعلى من النمط المعتاد، خاصة في الصين واقتصادات آسيان - ٤.

الخدمة تصبحها ابتسامة

نظرا لاعتماد آسيا على التصدير، ليس من المستغرب أن تكون حصة الخدمات في إجمالي الناتج المحلي منخفضة وفقا للمقاييس الدولية. فعلى سبيل المثال، كانت حصة قطاع الخدمات في إجمالي الناتج المحلي في الصين عام ٢٠٠٨ أقل بما يناهز ١٣ نقطة مئوية من المتوسط في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وينسحب الأمر نفسه حتى على سنغافورة، التي يعتمد اقتصادها على الخدمات نظرا لكونها مركزا ماليا. وتؤكد أنماط توظيف العمالة - أي توزيع القوى العاملة بين الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات - أن الاقتصادات الآسيوية تتسم بانكشاف مفرط أمام الصناعة وانكشاف متدن أمام الخدمات. وكانت هيمنة الصناعة عاملا مهما في قوة أداء النمو في الاقتصادات الآسيوية وفي سرعة ارتفاع مستويات المعيشة لديها. لقد سمحت حركة التصنيع السريعة لمئات الملايين من العمال بالانتقال من الوظائف منخفضة الأجر، خاصة في الزراعة، حيث ظلت مستويات الإنتاج الآسيوية متدنية جدا (راجع الرسم البياني ٢). لكن النمو في المستقبل سيعتمد على قطاع الخدمات. فبينما تنتقل الاقتصادات الآسيوية إلى عالم ما بعد الصناعة، بدءا باليابان وكوريا، فإن قطاع الخدمات لا بد من أن يُنشئ وظائف وأن يلحق بمستويات الإنتاجية في الاقتصادات المتقدمة. وحتى الآن ظل نمو الإنتاجية في قطاع الخدمات الآسيوي راكدا بالمقارنة بنظيره في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

كيف إذن يمكن لقطاع الخدمات مساعدة الاقتصادات الآسيوية على تحقيق نمو أعظم وأكثر توازنا؟

ربما كانت الإجابة لدى الهند. فقد ظل قطاع الخدمات واحدا من أكثر الأجزاء ديناميكية في اقتصادها؛ إذ ظل يقود نمو إجمالي الناتج المحلي على مدى

أرثشانا نانان تشيرلا نجاح الهند الاقتصادي إلى ميل مواطنيها الفطري للعمل الشاق. إذ تصرح قائلة: «إننا نعمل بجد أكثر من غيرنا... إنها شيمة من شيم الهنود». لكن ربما كانت المسألة هي أن نانان تشيرلا ذاتها وآخرين مثلها - من المتعلمين، والعاملين في قطاع الخدمات، ودخلهم المتاح أخذ في التنامي - هم السر الحقيقي وراء نمو الهند النابع من الداخل. لقد عُينت نانان تشيرلا مباشرة بمجرد تخرجها من الجامعة لدى «خدمات تاتا الاستشارية»، وهي أكبر شركة في الهند لخدمات تعهيد تكنولوجيا المعلومات وأنشطة الأعمال. وهي تشغل الآن وظيفة مديرة مشروع ومسؤولة عما يناهز ١٢٠ موظفا ويصل راتبها إلى نحو خمسة آلاف دولار في الشهر. ويقدم أسلوب حياة نانان تشيرلا دروسا قيمة للاقتصادات الآسيوية الأخرى التي تحاول الحفاظ على زخم نموها.

الحفاظ على نمو آسيا

تختلف الهند عن كثير من الاقتصادات الآسيوية التي اعتمدت على الصادرات المصنعة لدفع قاطرة نموها. وقد تجلى ذلك أثناء الركود العالمي في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، عندما أثر انهيار الطلب من جانب الولايات المتحدة وأوروبا على المنطقة بشكل شديد وغير متناسب (راجع المقال بعنوان «آسيا تقود الطريق» في هذا العدد من المجلة). ومن التحديات الرئيسية التي ستواجه آسيا في المدى المتوسط تقليل هذا الاعتماد على الصادرات وتقوية مصادر النمو المحلية - وهو النمط الذي وضعته الهند بالفعل.

ويلقى كثير من المراقبين باللانتمه على ضعف الاستهلاك الخاص - الذي غالبا ما يشار إليه بعبارة «تخمة الادخار» الآسيوية - أو الاستثمار باعتباره سبب نمو آسيا غير المتوازن. أما على جانب العرض، فقد تؤدي زيادة الإنتاج بتطوير قطاع الخدمات في آسيا إلى استعادة ذلك التوازن وتعزيز النمو. وقد يكون الاستهلاك أو الاستثمار في بعض الاقتصادات الآسيوية شديد الانخفاض؛ بيد أنه لا يمكن وصفها كلها بالضعيفة. وتتباين نسب الاستهلاك والاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي تباينا واسعا فيما بين مختلف أرجاء المنطقة. فإذا أخذنا في الحسبان عوامل الاختلاف القطرية والأنماط التاريخية طويلة الأجل فإننا نضيف مستوى آخر من الفوارق الدقيقة. وهناك أدلة تجريبية مختلطة على اختلافات جانب الطلب المحلي.

إلا أنه من السهل إغفال الطرف المقابل على جانب العرض الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات. فقد أدى اعتماد آسيا على الخارج إلى نشأة هيكل إنتاج غير متوازن مع الاعتماد المفرط على السلع القابلة للتداول أو المصنعة التي ترتبط عامة بالقطاع الصناعي (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠). على سبيل المثال، فإن مساهمة

العقدين الماضيين. وعلى خلاف الاقتصادات الآسيوية الأخرى، كان نمو إنتاجية قطاع الخدمات في الهند يميل إلى الزيادة عن نموها في الصناعة، ويرجع الفضل في ذلك إلى:

● التقدم في تكنولوجيا الاتصالات مما أتاح الفرصة أمام عدد وفير من العمالة الهندية المدربة والمتحدثة بالإنجليزية للدخول في الأسواق المحلية والعالمية المتنامية:

- النجاح في تحرير قطاع الخدمات؛
- الخصخصة؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- إصلاحات القطاع المالي.

إطلاق إمكانات النمو

تشير الدراسات التجريبية الموسعة إلى أن التحرر من القيود والتعرض للمنافسة الأجنبية يمكن أن يطلق إمكانات نمو قطاع الخدمات؛ إذ أن تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية - خاصة بالنسبة للشركات الأصغر حجماً التي تسيطر في كثير من الأحيان على مجالات رئيسية في قطاع الخدمات مثل تجارة التجزئة من شأنها أن يساعد على تخفيف قيود الموارد على النمو. ففي كوريا، على سبيل المثال، تبلغ حصة المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ٨٠٪ من ناتج قطاع الخدمات.

وفي بعض الحالات، يمكن أن يساعد رفع سعر الصرف على نقل الموارد إلى قطاع السلع غير القابلة للتداول بالسماح بارتفاع سعرها النسبي. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى تخفيض هوامش الربح في قطاع السلع القابلة للتداول، ويزيد من هوامش الربح في قطاع السلع غير القابلة للتداول. وبالمثل، فإن إصلاحات سوق العمل الهادفة إلى تيسير تعيين العمال وفصلهم، وكذلك حوافز إعادة التدريب

من شأنها أن تساعد على تيسير عملية إعادة تخصيص الموارد. وفي كثير من الاقتصادات الآسيوية، صارت السياسات تهدف بالفعل إلى زيادة المنافسة في الخدمات المتعلقة بالبنية التحتية، مما يفتح قطاعات التجزئة والقطاعات المالية ويرفع القيود عن دخول مقدمي الخدمات الأجانب في قطاع الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم.

وهذه الإصلاحات من شأنها أن تفيد قطاع الخدمات، ولكنها ستقوي أيضاً الطلب المحلي. ومنذ الأزمة الآسيوية، أصبح الاستثمار على مستوى الشركات في اقتصادات أمم الآسيان أكثر حساسية لتوافر التمويل الداخلي. وتجد الشركات صعوبة في الحصول على قروض مصرفية وأموال خارجية أخرى لتمويل الاستثمار. وتتسم هذه المشكلة بأنها حادة بشكل خاص بالنسبة للشركات الصغيرة ذات التوجه المحلي والتي تعمل في قطاع الخدمات.

تهيئة مناخ موات للاستثمار

يمكن تعزيز فرص الشركات الأصغر والأكثر توجهاً نحو الخدمات في الحصول على التمويل؛ وذلك بالانتقال نحو زيادة الإقراض على أساس شروط المخاطرة، وإصلاح قوانين الضمانات للسماح للشركات بضمان القروض بطائفة من الأصول أوسع من العقارات والأصول الثابتة المماثلة، وتوسيع مجمع تمويل رأس المال المخاطر من خلال تخفيف الضرائب الموجهة بدقة، كما فعلت ماليزيا. وقد ساعد تعميق معلومات الائتمان وتوسيع نطاق تغطية سجلات الائتمان (مثلما استحدثته الفلبين) من خلال إنشاء شركة معلومات الائتمان في ٢٠٠٨ في تحسين قدرة البنوك على تقييم مخاطر الائتمان. كما أن تقليل مخاطر الائتمان من خلال إطار مؤسسي حديث لإعادة الهيكلة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم من شأنه أيضاً أن يعزز فرص الحصول على التمويل.

ونجحت شركة إدارة الأصول الكورية، على سبيل المثال، في إنشاء سوق لسندات ديون الشركات الكورية المعسرة بشراء الديون المتعثرة من البنوك وإعادة تغليفها وبيعها لمستثمرين. وتستطيع شركات مماثلة أن تخصص في إعادة هيكلة ديون الشركات الصغيرة المتعثرة.

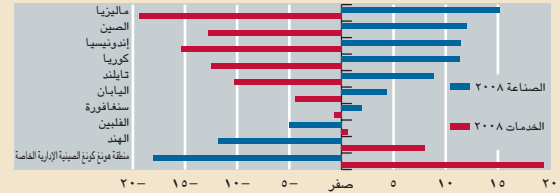
وستؤدي التحسينات في المناخ العام للاستثمار أو أنشطة الأعمال إلى تمهيد الطريق صوب مزيد من النمو المبني على قطاع الخدمات في آسيا. إلا أنه حتى لو كانت الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها منذ الأزمة الآسيوية قد أحدثت تغييراً جوهرياً، فإن التصورات لم تواكب الواقع الجديد بعد. فعلى سبيل المثال، لا تزال المؤشرات المبينة على تصورات المستثمر مثل الحوكمة - التي ساءت أثناء الأزمة المالية الآسيوية - تميل إلى التخلف عن ركب المؤشرات في الاقتصادات المتقدمة، وتشكل عائقاً أمام نشاط الاستثمار. وتحتاج الاقتصادات الآسيوية إلى الاستمرار في زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها وأسواق عملها، كما فعلت منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة باعتماد قانون للمنافسة، وتحقيق تكافؤ الفرص أمام المستثمرين الأجانب كما فعلت ماليزيا أخيراً عندما قللت من القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات، وضمان إنفاذ العقود وتقليل الاختناقات الإدارية - وهي خطوة اتخذتها إندونيسيا وماليزيا باتباع نظام نافذة الخدمات الموحدة للمستثمرين الأجانب. ولن تستطيع آسيا أن تطلق العنان لإمكانية نموها بالكامل إلا باتخاذ مثل هذه التدابير - وعندئذ سيستطيع الآسيويون أمثال نانان تشيرلا أن يضعوا ثقتهم فيما هو أكثر من قدرة شعبهم على العمل الشاق. ■

أولاف أوتيربيردورستر اقتصادي أول في إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي. وهذا المقال مبني على دراسة أجراها المؤلف في ٢٠١٠ بالاشتراك مع عادل محمد ويابا نداي: "Does Asia Need Rebalancing?" «هل تحتاج آسيا لإعادة التوازن» الفصل الثالث، آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا والمحيط الهادئ (أبريل).

الشكل ١ فائض الصناعة، ونقص الخدمات

يعتمد إجمالي الناتج المحلي في أغلب البلدان الآسيوية بشكل مفرط على الصناعة ودرجة أقل على الخدمات.

(نقاط مئوية: حصة البلد ناقص حصة المجموعة النظرية)

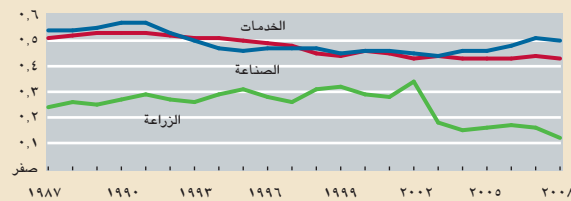


المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملاحظة: تعريفات المجموعة المناظرة مبنية على «مؤشرات التنمية العالمية». وتم تصنيف البلدان ضمن المجموعات النظرية التالية منطقتي هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا واليابان وسنغافورة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) والصين وإندونيسيا والفلبين وتايلند (البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل) والهند (البلدان في الفريضة الأدنى من فئة الدخل المتوسط) وماليزيا (البلدان في الفريضة الأعلى من فئة الدخل المتوسط).

الشكل ٢ ركود قطاع الخدمات

قطاع الخدمات في آسيا قاطرة محتملة للنمو.

(النسبة بين الإنتاجية الآسيوية والإنتاجية في الولايات المتحدة)



المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.